



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد قياسي
بعنوان :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2013)

من إعداد الطالب : شوالة محمد الطاهر

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ : 31-05-2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ : سعيد هتهات..... أستاذ مساعد أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا
الدكتور: سلامي أحمد أستاذ محاضر ب بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا
الأستاذ : عبد العزيز ميلودي..... أستاذ مساعد أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد قياسي

بعنوان :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2013)

من إعداد الطالب : شوالة محمد الطاهر

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ : 31-05-2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ : سعيد هتهات..... أستاذ مساعد أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة رئيسا

الدكتور: سلامي أحمد أستاذ محاضر ب بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مشرفا

الأستاذ : عبد العزيز ميلودي..... أستاذ مساعد أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

الأهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ...

إلى إخوتي الأبناء ...

إلى كل الأصدقاء و الأصدقاء ...

شكر وتقدير

أول الشكر لرب العالمين الذي أوهبنا العقل و حسن التدبير و التوكل

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد لإنجاز

هذا العمل و لو بكلمة تشجيع أو ابتسامة أو بكلمة طيبة

و نخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور : سلامي أحمد.

كما نتوجه بالشكر و الامتنان إلى جميع الأساتذة و طلبة معهد العلوم الاقتصادية .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من جاهد من أجل رفع راية العلم و المعرفة.

و في الأخير نسأل المولى عز و جل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره و يحفظ أمره و أن يغمر

قلوبنا بمحبته و يرضى عنا.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، ولتحقيق هذه الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بمعنى عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، على اعتبار عدم تحقق شرط التكامل من نفس الدرجة. وعليه، تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، واختبار سببية جرانجر، التي أشارت إلى وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ النمو الاقتصادي ؛ الجزائر ؛ نماذج VAR وسببية جرانجر.

Abstract:

This study aims to explore the extent of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period effect (1970-2013), and to achieve this purpose, we used the time series, which covers the period of study data, the application of regression model (VAR) in the study.

The results showed the absence of long-run equilibrium relationship between the variables of the model, meaning the absence of Co-integration relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria, on the grounds not to integrate the requirement of the same rank. Accordingly, the use of regression model (VAR) And Granger causality test, Which indicated the existence of a causal relationship is heading from foreign direct investment towards economic growth.

Key words: Foreign direct investment ; economic growth ; Algeria ; model (VAR) ; Granger causality.



قائمة المحتويات

| | |
|------|--------------------------|
| III | الإهداء |
| IV | شكر وتقدير |
| V | ملخص |
| VI | قائمة المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| VIII | قائمة الأشكال البيانية |
| IX | قائمة الرموز و المختصرات |
| X | قائمة الملاحق |
| ب | مقدمة |

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

| | |
|----|--|
| 2 | تمهيد : |
| 3 | المبحث الأول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و نظريات المفسرة له |
| 9 | المبحث الثاني : الدراسات السابقة |
| 13 | خلاصة الفصل |

الفصل الثاني :تطبيق اختبار نماذج الانحدار الذاتي على الدراسة

| | |
|----|--|
| 15 | تمهيد |
| 16 | المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة |
| 26 | المبحث الثاني : النتائج والمناقشة |
| 37 | خلاصة الفصل |
| 39 | الخاتمة |
| 42 | قائمة المراجع |
| 45 | الملاحق |
| 50 | الفهرس |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 17 | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) | .1 |
| 18 | تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) | .2 |
| 18 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة | .3 |
| 26 | اختبار استقرارية IED | .4 |
| 27 | اختبار استقرارية PIBR | .5 |
| 28 | درجة الإبطاء المناسبة | .6 |
| 29 | اختبار جرانجر للسببية | .7 |
| 31 | نتائج تقدير نموذج VAR | .8 |
| 32 | تحليل مكونات التباين | .9 |
| 34 | دالة الاستجابة لردة الفعل | .10 |

قائمة الأشكال البيانية

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 19 | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-) (2013) | 1-2 |
| 20 | تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) | 2-2 |

قائمة الرموز والاختصارات

| الرمز/الاختصار | الدلالة |
|----------------|--------------------------------|
| IED | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| PIBR | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| VAR | نموذج الانحدار الذاتي |
| DF | اختبار ديكي فوللر |
| DW | اختبار دارين واتسون |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|---|------------|
| 45 | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر | 01 |

مقدمة

أ. توطئة :

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بؤادر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة التغيير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

و لقد تعاضم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ولما له من مردوديات إيجابية على عمليات النمو الاقتصادي.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية

والتموليلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

ب - الإشكالية :

انطلاقاً من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، يتبادر إلينا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب عدة مزايا إلى الدولة المضيفة، من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي :

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1970-2013) ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ؟
- ✓ هل يمكن بناء نموذج قياسي يقيس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ت - فرضيات البحث :

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؛
- ✓ توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر .

ث - مبررات اختيار الموضوع :

الاهتمام المتزايد الذي حظي و مازال يحظى به حالياً من طرف الكثير من الخبراء و الاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية، بما فيها الدول العربية، في ظل المرحلة الراهنة التي يميزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

ج - أهداف الدراسة وأهميتها :

- تهدف من خلال هذا البحث إلى :
- ✓ تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؛

✓ إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية ؛
 ✓ إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية.
 وتكمن أهمية الدراسة في :

- ✓ الدور المتنامي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتنامية.
- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ح - حدود الدراسة :

تتكون حدود الدراسة من :

إطار مكاني : حيث تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
 إطار زمني : حيث تم تحديد فترة الدراسة على مدى 44 عاما، أي على مدى الفترة (1970-2013).

خ - منهج البحث والأدوات المستخدمة :

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم :

• المنهج التحليلي الوصفي :

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والعلاقة القائمة بينهما، وكذلك وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة المعنية بالدراسة.

• الأسلوب التحليلي الكمي :

حيث سيتم استخدامه لتقدير النموذج القياسي الذي يفسر العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة، بالاستفادة من أسلوب تحليل السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار الذاتي، وبمساعدة برنامج Eviews 8.

د - مرجعية الدراسة :

أثناء القيام بإنجاز هذا البحث تم الاعتماد أساسا على المراجع التالية :

- اعتماد مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة والبيانات التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

ذ - صعوبات البحث :

إن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في الجانب النظري وهذا في الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

ر - هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري، حيث يتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سرد جملة من المفاهيم المرتبطة به وهذا في المبحث الأول. بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة في هذا الميدان.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية، إذ تم في المبحث الأول تناول الطريقة والأدوات المستخدمة من خلال عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة، وكذا سرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني فتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع مناقشتها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الاستشارة

الأجنبي المباشر

تمهيد :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة، بالنسبة للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في نقل التكنولوجيا، والتقنيات الحديثة، و المساهمة في رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري، وتحسين المهارات و الخبرات، وكذا بالنسبة لتأثيرها على النمو الاقتصادي. وبالتالي شهدت اهتماما متزايدا من طرف الباحثين الاقتصاديين. ومن أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، تم القيام بتقسيم هذا الفصل إلى قسمين :

يركز القسم الأول من الدراسة على سرد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به بالنسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. كما سيتم التطرق كذلك إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي. يليه القسم الثاني الذي يركز على عرض لمجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان.

المبحث الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له

من خلال ما يلي سنشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، و أهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

• الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي

1- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية :

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم¹.

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة².

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير قطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو قوة التصويت في (مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى.

2- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين :

¹ Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26 mars 2008, p 14

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص19.

يعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع¹.

بينما يعرفه رايموند برنارد على أنه " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر².

• الفرع الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الإستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل من خلال آليات أهمها :

- تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات ؛
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الإقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية الغير المادية والمتمثلة في رأس المال ونقل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية، وهذا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ؛
- يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين الإستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الإستثمارات التي بدورها ترفع المدخرات ؛
- تقليص حجم البطالة عن طريق المشاريع الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة ؛
- رفع مستوى التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني، و أثره الإيجابي على التجارة و إقتصاد الدولة، وذلك من خلال القيام ببرامج طويلة و متوسطة الأجل ؛

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 31 .

² Raymond Bernard, **Economie Financière International**, Éditions PUF, Paris, 1971, p 91.

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث، الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كل الأحوال ؛
- إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثارا قوية على مستوى الأجور في إقتصاديات الدول النامية، وهذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية و الشركات المتعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية، من خلال تأثيره على الإنتاجية في تلك الشركات، وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات¹.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر :

• الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية

1- وجهة النظر الكلاسيكية :

جاءت النظرية الكلاسيكية بالعديد من الآراء و الإتجاهات والتفسيرات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انقسمت آراء الاقتصاديين الكلاسيك، فمنهم من يذهب إلى تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر مثلما فعل كيند لبيرجر، ومنهم من تطرقوا إلى المنافع التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات والآثار السلبية التي تخلفها على الدول المضيفة².

1-1- نظرة الكلاسيك إلى أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

يقدم الاقتصاديون الكلاسيك تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات، ووجود الإحتكارات، وارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الإنتاج، حيث تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة، وفي ظل هذه الإفتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى (حيث تكون إنتاجية رأس المال أي معدل الفائدة أكثر إنخفاضاً)، نحو البلد الأكثر فقرا (حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى) سعيا وراء تحقيق أقصى الأرباح، وتستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية

¹ مومو بلال ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي ،حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، جامعة ورقلة، 2011، ص 3.

² محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة تونس ،الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير ، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011 ، ص 15.

الوحدة الأخيرة من رأس المال، أي الإنتاجية الحدية له متساوية في البلدين، عندها تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في مردودية رأس المال سواء في نفس اتجاه الانتقال السابق أو في الاتجاه المعاكس.

لكن كيند ليرجر (Kindelberger) يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة، سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق بأسواق عوامل الإنتاج، حيث يستند فيها الإحتكار على مهارات التسيير، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة، أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق، وذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، رسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف. وفي ظل الافتراضات الجديدة (المنافسة الإحتكارية)¹.

1-2- نظرة الكلاسيكيين إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية. من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

يرى باليجا (Baliga) من واقع دراسته لممارسات الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية، أن هذه الشركات ترى في الدول النامية مستعمرات، وتشكل مصدرا للمواد الأولية الرخيصة التي تستعملها الدولة الأم.

كما أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بما تحتويه من فرص للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة، ولكي يتم إستغلال هذه الأسواق يجب فرض الهيمنة الكلية أو الجزئية على المشاريع الاستثمارية التي يدخل فيها المستثمر كشريك، ومن أهم النقاط التي أشار إليها في دراسته إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعمد إلى الاستثمار في الدول النامية في حالة الأنشطة أو الصناعات كثيفة العمل لإنخفاض

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص 16.

تكاليف العمل في هذه الدول، بالإضافة إلى العمل على إسناد الأعمال الميكانيكية والروتينية للعمالة المحلية، مع ضرورة المحافظة على صغر المشروع الاستثماري تجنباً للأخطار.

أما فرانك (Frank) فيرى أن عنصر الإستغلال متوفر بكل أركانه، وخير دليل على ذلك تركز الاستثمارات في مجال الصناعات الإستخراجية، والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية، مما يكرس تبعية الأقطار المضيفة للدولة المتقدمة مصدر الاستثمار.

2- النظرية النيو كلاسيكية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.

وكان أولين أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال، وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيته بين الدول، وبالتالي فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كنظرية أيضاً على يد ماكدوجال ثم أتى من بعده كيمب، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهم، إلا أن نتائج دراساتهم توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الإستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة، مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة

للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة¹.

• الفرع الثاني : النظريات الحديثة

(1) نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

أساس هذه النظريات مبني على المنافسة الكاملة و تفسير تحركات رأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، و يكون نتيجة انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات عوائد منخفضة إلى دول ذات معدلات عوائد مرتفعة، وتتبع هذه الفكرة عند تنفيذ قرارات الاستثمار . تقوم الشركات بموازنة العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال و بين التكلفة الحدية . هذه النظرية تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر و تصلح في تفسير الاستثمار في الأوراق المالية.

(2) نظرية عدم كمال السوق :

تبني هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناتج عن عدم كمال المنافسة و نقص المعلومات .

(3) نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

تقوم هذه النظرية على نفس أساس النظرية السابقة، وعليه فإن الشركات تقوم بتدوين نشاطاتها الخاصة بالبحوث والتطوير و الابتكار داخل الشركات أو فروعها في الدول المضيفة.

(4) نظرية الموقع :

ترتكز نظرية الموقع هذه على الدوافع و العوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، هذه المزايا تكمن في المميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار من حيث العوامل المرتبطة بالسوق أو المرتبطة بالتكاليف أو بضوابط التجارة الخارجية، أو تلك التي ترتبط بمناخ الاستثمار².

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص 16_17.

² فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 29.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي من حيث التعريفات والآثار المتعلقة بهذا الاستثمار، وفيما يلي عينة عن مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع، فمن بين الدراسات التي أجريت في الميدان لدينا :

أولا . الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني

1. دراسة (محمد العيد بيوض ، 2011) بعنوان : تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، (دراسة مقارنة: تونس ، الجزائر ، المغرب

.)

تطرت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، كذلك السعي لمعرفة إلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة لهذه الدول في دفع عجلة التنمية المستدامة بها . وقد ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغاربية لفترة (2000-2009)، من خلال المنهج الإحصائي المقارن والمنهج التحليلي و الوصفي.

أشارت نتائج الدراسة إلى ضآلة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكسه نسبته إلى الناتج الداخلي المحلي الخام، وكذا إختلاف في درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيادة التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية ؛ فالاقتصاد التونسي يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تطوير تجارته الخارجية ومكافحة البطالة. أما الاقتصاد المغربي فيعتمد عليه في قيادة قطاعي الخدمات والصناعة بهدف تحقيق أعلى الإنتاجية ممكنة. أما الاقتصاد الجزائري فيمكن تجزئته إلى شطرين، أولهما قطاع المحروقات الذي يقود جزء كبير في عملية التنمية المستدامة من خلال العوائد الربعية الضخمة المتأتية عنه، والشرط الثاني قطاعات ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على المخططات والبرامج التنموية الحكومية .

2. دراسة (كريمة قوي دري، 2011) بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008).

من خلال الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أتضح أن نتائج القياس كانت متوقعة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة ؛ فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره كان إيجابيا . كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

ثانيا . الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

1. دراسة (1982 Tun Wai and Wang , Chorng- Huey) بعنوان

"Determinants of Privaestment In Developing Countries"

وهي الدراسة الخاصة بتقصي الآثار السلبية و الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية. توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثارا إيجابية على الاستثمارات الخاصة، إذ تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية، مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيفة . إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج، مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذا زيادة الواردات من السلع و المعدات اللازمة للاستثمار، أو السلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك أثارا سلبية للاستثمار الأجنبي، إذ اتجهت الصناعات المنافسة للصناعات المحلية.

2. دراسة (1992 Salt) بعنوان :

"The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third World : Theory and evidence"

وهي الدراسة حول الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في العالم الثالث، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الناتج المحلي الإجمالي بـ(75) دولة نامية، النتائج توصلت إلى أن هناك ارتباطا عكسيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1985_1980) .

3. دراسة (بندر بن سالم الزهراني ، 2004) بعنوان : الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1980-2000) .

تطرق هذه الدراسة إلى تقويم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة الدراسة، من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وتبين من خلال التحليل الكمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة السعودية، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى حداثة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. دراسة (Nguyen Phi Lan) بعنوان :

“Foreign direct investment and its linkage to economic growth in vietnam: a provincial level analysis”

الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في فيتنام

سعت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في فيتنام باستخدام نظام من المعادلات الآتية لمجموعة البيانات لعدد من المحافظات الفيتنامية خلال الفترة ما بين (1996-2003) . لتقدم إجابة واضحة على السؤال حول ما إذا كان هناك وجود لصلة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في فيتنام و استنادا إلى الأدلة الإحصائية. أثبتت هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات الهامة لبعضهما البعض في فيتنام.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال فترة الدراسة، ويعتبر النمو الاقتصادي في فيتنام بوصفه عاملا هاما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فيتنام .

من خلال عرض مجمل هذه الدراسات، سنتطرق إلى ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة وعن ما يمكن تقديمه في هذه الدراسة من إضافة. ودعنا نقول أن الدراسات السابقة على المستوى الاقتصادي الجزائري تعتمد على الجانب التحليلي الوصفي، بخلاف هذه الدراسة التي تقوم بقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. كما أن الدراسات الأخرى على المدى القصير ودراستنا هذه تتم على المدى الطويل. كذلك هذه الدراسة تحلل فترة حساسة في الاقتصاد الوطني، خاصة في بداية شروع الجزائر في عملية التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي ودخول الجزائر تدريجيا في اقتصاد السوق.

خلاصة الفصل :

رغم كل النقاش الذي دار ويدور حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن القول عموماً أن له آثاراً إيجابية، حيث تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات؛ كالتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا وتعزيز المهارات والخبرات الإدارية، وخلق المزيد من فرص العمل .

كما تمت الإشارة إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم الآثار السلبية و الإيجابية بالنسبة لدولة الضيفة، ولهذا فإن تعظيم الاستفادة من مثل هذه التدفقات الخارجية يجب أن يتم هيكلته بإطار تشريعي محكم يضمن الاستفادة القصوى من الإيجابيات التي يوفرها، ويحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنها، والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بين الدول المتقدمة و الدول النامية. ويرتبط مدى تحقيق الآثار الإيجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية توجيه دخول وتوطن هذه الاستثمارات، وكذا عملية ممارستها لأنشطتها الإستراتيجية التصنيعية أو الخدمية.

الفصل الثاني

تطبيق اختبار نماذج الانحدار

الذاتي على الدراسة

تمهيد :

لقد شهدت السنوات الماضية تطورا سريعا في مجال عوامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أدى إلى نمو ملحوظ في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، والجزائر شأنها شأن باقي الدول، سعت جاهدة من أجل استبعاد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب، باعتبار رأس المال الأجنبي عاملا مهما في تكوين رأس المال الحقيقي، خاصة في البلدان النامية محدود الموارد مثل الجزائر.

هذا وقد أظهرت بعضا من الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى، و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013).

وستتطرق في هذا الفصل الخاص بالدراسة الميدانية إلى مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ويليه المبحث الثاني الذي سيتناول عرض النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة

سيتم من خلال ما يلي عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة الدراسة (1970-2013).

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

نظرا للدور المهم والفعال الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، اشتد التنافس بين الدول، ومن بينها الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلية، حيث قامت كل الدول النامية بشكل عام بسن قوانين الاستثمار، والتي تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين هذه الدول، حيث قطعت أشواطاً في هذا المجال ولما لها من مؤهلات معتبرة، حيث بذلك تتطلع إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين.

• الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة

باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة تطورات المتغيرين التاليين خلال فترة الدراسة:

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر (IED) : ممثلاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؛
 - ❖ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBR): ممثلاً للنمو الاقتصادي.
- وقد تم الحصول على بيانات المتغيرين من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.

أولاً : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة بأن الجزائر خطت خطوات مهمة، وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، والقيم مقيمة بالدولار الأمريكي الثابت.

الجدول رقم (1) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2013)

الوحدة : (% من إجمالي الناتج المحلي)

| السنوات | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| السنوات | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 |
| السنوات | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | |

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط، <http://data.worldbank.org/country/algeria>

ثانيا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن أخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق، و الجدول الموالي يعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر خلال فترة الدراسة، والقيم بالدولار الأمريكي الثابت.

الجدول رقم (2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBR) خلال الفترة الدراسة

الوحدة : مليار دولار

| السنوات | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| السنوات | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 |
| السنوات | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | |

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط، <http://data.worldbank.org/country/algeria>

• الفرع الثاني : التحليل الإحصائي و الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

لدينا متغيرين، لأربعة وأربعين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة، كما هو مبين في الجدولين رقم (1) و(2). سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي :

الجدول رقم (3) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

| N =44 | Minimum | maximum | Moyenne | Ecart type | %Cv |
|---------|---------|---------|---------|------------|--------|
| PIBR | 25,20 | 127,19 | 71,23 | 27 ,47 | 38,56% |
| IED/PIB | 0,00 | 2,710 | 0,705 | 0,702 | 99,57% |

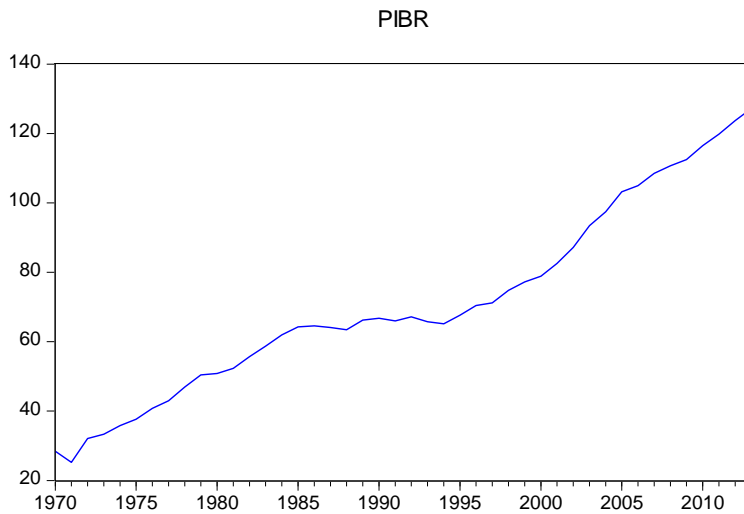
المصدر: إعداد الطالب، بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

أولا : التحليل الإحصائي

يتبين من قيم المتغيرة PIBR أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 25,20 مليار دولار مسجلة سنة 1971 وأعلى قيمة 127,19 مليار دولار مسجلة سنة 2013، بمتوسط بلغ 71,23 مليار دولار وبانحراف معياري 27,23 مليار دولار، وبالتالي فإن درجة التقلب هي 38,56% التي تؤثر تذبذب في قيم هذه المتغيرة.

الشكل (1-2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1970.2013)



المصدر: إعداد الطالب، بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

ثانيا : التحليل الاقتصادي

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية،

والذي ما زال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية

الاقتصادية، نجد أنه عرف نموا مطردا خلال الفترة (1970-1986)، حيث بلغ نحو 46 مليار دولار كمتوسط

سنوي، ثم بدأ في التدهور نتيجة للصدمة النفطية التي آلت به، وذلك إلى غاية سنة 1988 أين بلغ 63,44

مليار دولار، ليشهد بعدها نوعا من التذبذب البسيط، ويمكن اعتبار الفترة (1987-1994) كمرحلة استقرار

للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 65,56 مليار دولار. اعتبار من سنة 1995 و

إلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج الداخلي الخام للجزائر منحنى تصاعديا متسارعا، حيث انتقل من

67,62 مليار دولار سنة 1995 إلى 127,92 مليار دولار سنة 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل،

منها بلا شك الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي¹. من خلال

كشف وتحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، يتبين إن الاقتصاد الجزائري أصبح غير

قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة و قابلة للاستمرار وعدم توهله للصمود أمام الصدمات الخارجية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)

أولا: التحليل الإحصائي

يتبين من قيم المتغيرة (IED/PIB) أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)

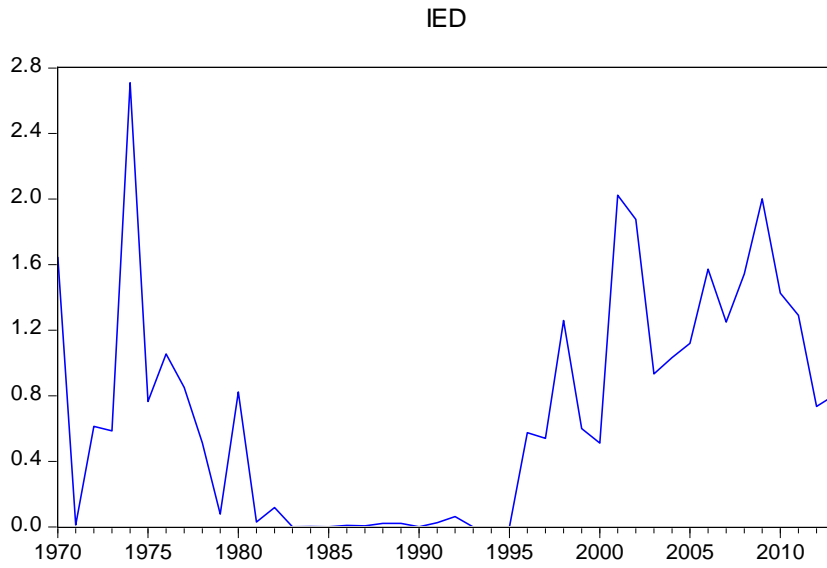
خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (0,00%) مسجلة خلال الفترة (1983.1985) وأعلى قيمة

2,710 % من إجمالي الناتج المحلي مسجلة سنة 1974، بمتوسط بلغ 0,705 % وبانحراف معياري 0,702 %

، ومنه فإن مقدار معامل الاختلاف هو 99,57 %، الذي يؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة .

¹ أحمد سلامي، (الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2014/2013، ص

الشكل (2-2) : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)



المصدر : إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

ثانيا : التحليل الاقتصادي

بعدما سجلت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 80 مليون دولار سنة 1970 (1,65% من الناتج الداخلي الخام) انهارت سنة 1971 الى 1 مليون دولار (0.01% من الناتج الداخلي الخام)، هذا الأخير الذي يعتبر أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تحسنت فيما بعد حيث سجلت 41 مليون دولار و 51 مليون دولار سنتي 1972 و1973 على الترتيب، نتيجة التحسن في معدل النمو الاقتصادي. واحتلت سنة 1974 الصدارة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، التي وصلت إلى 358 مليون دولار (2,71% من الناتج الداخلي الخام).

بداية من سنة 1975 والى غاية سنة 1979 أخذ مسار الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر اتجاهها نزوليا، حيث سجلت السنوات 1975,1976,1977,1978,1979 على التوالي : 135,178,187,119 و 26 مليون دولار على الترتيب. تلاها تحسنا كبيرا سنة 1980 بـ 349 مليون دولار، وهو ما أدى إلى تحسن نصيبها من الناتج الداخلي الخام، ليلعب متوسط الفترة (1970-1980) ما قيمته 139 مليون دولار، أي ما نسبته 0,87% من الناتج الداخلي الخام في هذه الفترة. وقد احتلت سنة 1992 الصدارة في قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة حيث بلغت 30 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 0,06% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة جدا، وتعني انخفاضاً كبيراً في قدرة الجزائر على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بعقدي

السبعينات و الثمانينات. وبلغ متوسط الفترة (1981_1995) ما قيمته 0,0005 مليون دولار، ويمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر، أو بالأحرى انعدامها في هذه الفترة إلى عدة أسباب نذكر منها : الوضع السياسي و الأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الاقتصادي خاصة في بداية سنوات التسعينات (1990-1995) أين تباطأ النمو الاقتصادي، مسجلا معدلات نمو ضعيفة. أضف إلى ذلك تفاقم حدة الإختلالات، منها تفاقم حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى عدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثماري ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة ، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات الأرباح إلى الخارج ، وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري، وغياب منشأة النقل والإتصالات خاصة في هذه الفترة، يتبين أنه بهذه الأسباب المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار.

بداية من سنة 1996 عرف التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها مغايرا، حيث انتقلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 270 مليون دولار سنة 2006 لترتفع إلى 270 مليون دولار في عام 1997، ثم إلى 607 مليون دولار عام 1998، لتراجع إلى 292 مليون دولار عام 1999، و280 مليون دولار في عام 2000 . وقد شهدت الفترة (1996-2000) مستويات متواضعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسط سنوي ما قيمته 341 مليار دولار . بداية من سنة 2001 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات معتبرة، حيث سجل ما قيمته 1,108 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 295,71 مقارنة بسنة 2000 وذلك بفضل دفع شراكة اوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال. وقد بلغ متوسط سنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1996-2013) ما قيمته 1210,21 مليون دولار بما يمثل 1,17% من الناتج الداخلي الخام. واحتلت سنة 2009 الصدارة بتحقيقها 3,05 مليار دولار، أي 2,21% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يعني تحسنا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، لتراجع إلى 1500 مليون دولار عام 2012، أي 0,73% من الناتج الداخلي الخام، و 1689 مليون دولار في عام 2013، أي 0,80% من الناتج، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؛ عدم تحسن الوضع الأمني و السياسي وعدم تحسن في المناخ الاستثماري¹.

¹ أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 183.182.

المطلب الثاني : نموذج الدراسة

• الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادًا طبيعيًا من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات، يستفاد من نموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ، إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير، ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي، فضلًا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل. وعليه يمكن القول أن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي، توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن¹.

في هذه الدراسة سيتم اختبار النموذج بحيث يشمل متغيرين : الناتج المحلي الإجمالي PIBR كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر (IED)، وسيتم الربط بينهما على شكل نموذج VAR المختزل كما يلي :

$$Y_t = A_1 + Y_{t-1} + A_2 + Y_{t-2} + \dots + A_p + Y_{t-p} + U_t$$

حيث :

A_t = مصفوفة المعاملات، من الدرجة $K \times K$ ، و K يعبر عن عدد المتغيرات في النموذج، والتي تساوي متغيران في الدراسة الحالية.

U_t = مصفوفة الخطأ العشوائي.

t = الزمن.

p = عدد فترات التباطؤ الزمني.

ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$pibr_t = f[FDI_t]$$

• الفرع الثاني : اختبارات النموذج

¹ Jacob, Jan; van der Horst, Albert (1996), "Var-ing the Economy of the Netherlands," *CCSO Series*, No. 24, <http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

أولاً : الاختبارات التشخيصية:

1. اختبارات الاستقرار:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية للتأكد من استقرار السلسلة الزمنية، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فوللر في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dicky and Fuller حيث يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة لتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة¹.

اختبارات التكامل المشترك Cointegration:

إن اختبار التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين: (X_t ، Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير بدلالة مجموعة من المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقرة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتين (X_t ، Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجوداً بين متغيرين (X_t ، Y_t) يتعين تحقق الشروط التالية :

$$Y_t \sim I$$

$$X_t \sim I$$

$$Y_t = a + bX + u_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلاً في البواقي u_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل².

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق) ،الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص648.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص681 .

ثانيا : اختبار النتائج :

1. اختبار جرانجر للسببية Grangre causality test :

يستخدم اختبار جرانجر للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة، أو علاقة تبادلية بين متغيرين كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن¹. ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إضافة إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

2. تحليل مكونات التباين : Variance Decompton

تعمل هذه الطريقة على تجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزاءه التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، بمعنى أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وإلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، ويقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج، والمتغيرات الأخرى في النموذج. ويعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دل ذلك على مصداقية النتائج. ولتجنب مشكلة التأثير المترامن للأخطاء في المتغيرات الذي تصبح الأخطاء Choleski النموذج يتم اللجوء إلى تحليل بواسطته متعامدة، بمعنى أن الأخطاء لا تؤثر على بعضها بنفس الوقت ومصفوفة التباين المشترك (التغاير) لنتائج الأخطاء قطرية.²

3. الاستجابة لرد الفعل

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات (shocks) لها مختلف المتغيرات المتضمنة في نموذج var مع الزمن، وتعكس كيفية استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، ويظهر مجموع دوال الاستجابات لردة الفعل من خلال عدد مرات الصدمات وعدد المتغيرات.³

¹ نفس المرجع ، ص868.

² عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص844.

³ سعود الطيب، وسليم الحجايا، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك : حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004، العدد 2، ص340.

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، وفق النموذج المستخدم (VAR) ، وبناء عليها سيتم مناقشتها كما يلي :

المطلب الأول : عرض النتائج

من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) ، وهو نموذج السلاسل الزمنية على متغيرات الدراسة، بالاعتماد على برنامج Eviews8 ، والذي سيتم استخدامه في التحليل التالي:

• الفرع الأول : الاختبارات التشخيصية :

1. اختبار الاستقرار :

يستوجب التحليل القياسي للنماذج التأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار " ديكي - فولر" الأكثر شيوعاً، الذي يعتمد على مقارنة قيمة (DF) المحسوبة مع قيمتها الجدولية، حيث تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة (DF) المحسوبة (بالقيمة المطلقة)، أكبر من القيمة الجدولية (بالقيمة المطلقة) وعند هذه الحالة ترفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة : H_0). الجدولين التاليين يعرضان نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهذا عند المستوى بالنسبة لكلا المتغيرين.

الجدول رقم (5) : اختبار ADF لاستقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي في المستوى

النموذج (1)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 4.380805 | 1.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.621185 | |
| 5% level | -1.948886 | |
| 10% level | -1.611932 | |

النموذج (2)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | 0.781699 | 0.9925 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.596616 | |
| 5% level | -2.933158 | |
| 10% level | -2.604867 | |

النموذج (3)

الجدول رقم (4) : اختبار ADF لاستقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى

النموذج (1)

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.572368 | 0.0113 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.619851 | |
| 5% level | -1.948886 | |
| 10% level | -1.612036 | |

النموذج (2)

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.624475 | 0.0092 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.592462 | |
| 5% level | -2.931404 | |
| 10% level | -2.603944 | |

النموذج (3)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -0.365970 | 0.9857 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.192337 | |
| 5% level | -3.520787 | |
| 10% level | -3.191277 | |

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

Null Hypothesis: IED has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.079694 | 0.0131 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.186481 | |
| 5% level | -3.518090 | |
| 10% level | -3.189732 | |

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم (4) يتبين أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة في المستوى، وهذا عند جميع النماذج : النموذج (1) الذي لا يحتوي على حد ثابت ولا إتجاه عام ؛ النموذج (2) الذي يحتوي على حد ثابت والنموذج (3) الذي يحتوي على حد ثابت وإتجاه عام. وذلك باعتبار أن الاحتمال الحرج أقل من 5%، حيث بلغ الاحتمال الحرج بالنسبة للنماذج (1) ؛ (2) و (3) القيم التالية : 0,0113 ؛ 0,0092 و 0,0131 على الترتيب. بمعنى أننا في منطقة رفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متكامل من الرتبة $I(0)$. بينما تشير نتائج الجدول رقم (5) أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم تستقر عند مستوياتها الطبيعية، وهذا عند جميع النماذج (1) ؛ (2) و (3)، على اعتبار أن الاحتمال الحرج أكبر من 5%، حيث بلغ الاحتمال الحرج بالنسبة للنماذج (1) ؛ (2) و (3) القيم التالية : 1,000 ؛ 0,9925 و 0,9857 على الترتيب. بمعنى أننا في منطقة قبول الفرضية الصفرية، وهذا يكفي للحكم على عدم استقرار سلسلة الناتج في المستوى. لكن بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى نلاحظ أنها أصبحت مستقرة، وهذا كما تبينه نتائج اختبار فيليب بيرون PP وهذا على جميع النماذج. وقد استخدمنا هنا اختبار PP للفصل في نتيجة الاستقرار، حيث أشار اختبار ADF إلى أن النماذج مستقرة باستثناء النموذج (3) ، في حين أشارت نتائج اختبار PP إلى أن النماذج جميعها مستقرة عند مستوى معنوية 5%. ونحن نعلم أنه في حال تعارض نتيجة الاختبارين فإنه ينصح بالأخذ بنتيجة اختبار فيليب بيرون، لأنه أكثر قوة من اختبار ديكي فولر.

الجدول رقم (6) : اختبار PP لاستقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند الفروق من الدرجة الأولى

النموذج (1)

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -2.850100 | 0.0054 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.621185 | |
| 5% level | -1.948886 | |
| 10% level | -1.611932 | |

النموذج (2)

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.102059 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.596616 | |
| 5% level | -2.933158 | |
| 10% level | -2.604867 | |

النموذج (3)

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | Adj. t-Stat | Prob.* |
|--------------------------------|-------------|--------|
| Phillips-Perron test statistic | -6.152394 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.192337 | |
| 5% level | -3.520787 | |
| 10% level | -3.191277 | |

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

2. اختبار التكامل المشترك :

إن عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، وهذا يعني عدم وجود متجهات تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، ذلك لأن وجود علاقة طويلة الأجل يتطلب توفر شرطين :

✓ أن تكون كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

✓ يجب أن يكون هذا المستوى أكبر من $I(0)$.

من خلال الجدولين رقم (4) و (5) لا يمكن اختبار التكامل المشترك، ونظرا لعدم توفر شرط هذا الاختبار وغياب العلاقة في الأجل الطويل من خلال متغيرات هذا النموذج.

• الفرع الثاني: اختبارات النموذج:

1. اختبار السببية:

يستخدم اختبار جرانجر للسببية للكشف عن وجود أو غياب علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرين على حدى، ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، ولكن قبل إجراء اختبار جرانجر لسببية، يجب أولاً تحديد درجة الإبطاء المناسبة، والتي تتحدد بأقل قيمة لمعيارى AIC و SCH، كما هو مبين في الجدول :

الجدول رقم(7) : درجة الإبطاء المناسبة

| درجة الإبطاء | 1 | 2 | 3 |
|--------------|------|------|------|
| AIC | 5,76 | 5,35 | 5,49 |
| SCH | 6,01 | 5,77 | 6,08 |

المصدر : إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

إن درجة الإبطاء المناسبة هي $p=2$ ، لأنها تقلل من قيمة معيارى AIC و SCH . الآن وبعد معرفة درجة الإبطاء المناسبة يمكننا إجراء اختبار جرانجر لسببية. الجدول الآتي يكشف عن نتائج الاختبار.

الجدول رقم (8) : اختبار جرانجر GRENGER للسببية :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/29/15 Time: 12:25
Sample: 1970 2013
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|----------------------------------|-----|-------------|--------|
| IED does not Granger Cause DPIBR | 41 | 4.86857 | 0.0134 |
| DPIBR does not Granger Cause IED | | 2.30132 | 0.1147 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (8)، وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، علماً أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5 في المائة نرفض الفرضية العدمية (H_0)، أي وجود سببية حسب جرانجر.

حسب اختبار السببية لا توجد علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي (PIBR) نحو الاستثمار الأجنبي المباشر (IED)، أي أن التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤدي إلى التغير (لا يسبب) في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يعزز النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 11,47% وهو أكبر من 5%. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر .

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (IED) فهو على علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي (PIBR)، أي أن التغير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى التغير (يسبب) في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر، التي تساوي 1,34% وهو أقل من 5%. وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي.

2. تقدير النموذج :

من خلال تقدير نموذج (VAR) تم الحصول على النتائج الممثلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج (VAR) لمتغيرات الدراسة

| Vector Autoregression Estimates | | |
|--|-------------------------------------|--------------------------------------|
| Date: 04/29/15 Time: 12:19 | | |
| Sample (adjusted): 1972 2013 | | |
| Included observations: 42 after adjustments | | |
| Standard errors in () & t-statistics in [] | | |
| | PIBR | IED |
| PIBR(-1) | 0.991836 (0.13077) [7.58454] | 0.008287 (0.04703) [0.17620] |
| PIBR(-2) | 0.001667 (0.13209) [0.01262] | -0.006141 (0.04750) [-0.12928] |
| IED(-1) | 0.362272 (0.44754) [0.80947] | 0.413420 (0.16095) [2.56858] |
| IED(-2) | 1.458694 (0.41097) [3.54938] | 0.248877 (0.14780) [1.68387] |
| C | 1.621299 (0.71243) [2.27575] | 0.077278 (0.25621) [0.30162] |
| R-squared | 0.996846 | 0.418116 |
| Adj. R-squared | 0.996505 | 0.355210 |
| Sum sq. resids | 89.28095 | 11.54745 |
| S.E. equation | 1.553383 | 0.558653 |
| F-statistic | 2923.714 | 6.646652 |
| Log likelihood | -75.43191 | -32.48011 |
| Akaike AIC | 3.830091 | 1.784767 |
| Schwarz SC | 4.036956 | 1.991632 |
| Mean dependent | 73.34860 | 0.699682 |
| S.D. dependent | 26.27665 | 0.695718 |

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

ويمكننا تبسيط مخرجات عملية التقدير في صيغة المعادلتين التاليتين، كما يلي :

1. معادلة الناتج الداخلي الخام :

$$\text{PIBR} = 0.991836104212 * \text{PIBR}(-1) + 0.00166697523858 * \text{PIBR}(-2) + 0.362272206765 * \text{IED}(-1) + 1.45869429032 * \text{IED}(-2) + 1.62129924347$$

تبين هذه المعادلة أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الفترة الحالية متعلق بالناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة، حيث أن زيادة وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في الفترة الحالية بحوالي 0,99 وحدة. كما أنه متعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الفترتين السابقتين (T-2)، إضافة إلى متغير المقطع C .

ونلاحظ أن المعالم المقدرة في نموذج (VAR) لهذه المتغيرات المستقلة المذكورة آنفا أنها تمتاز بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، في حين أن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة التالية : (PIBR(-2) ، IED(-1) ، لا تتسم بالمعنوية الإحصائية.

وقد بلغت المقدرة التفسيرية لهذا النموذج نحو 99,65%، أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج تشرح التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIBR) بنسبة 99,65% وهي نسبة جيدة، كما أن مجموع مربعات البواقي يساوي 89,88 وهي قيمة صغيرة. أضف إلى ذلك أن إحصائية فيشر التي تساوي 2923,714 تشير إلى المعنوية العالية للنموذج المقدر .

2. معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر:

$$\text{IED} = 0.0082867507634 * \text{PIBR}(-1) - 0.00614141728579 * \text{PIBR}(-2) + 0.413419930624 * \text{IED}(-1) + 0.248877231284 * \text{IED}(-2) + 0.0772784979555$$

تبين المعادلة المقدرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الحالية متعلقة فقط بالمتغير المستقل IED(-1)، أي الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة السابقة (t-1)، وذلك لأنه يتسم بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، في حين أن باقي المتغيرات لا تتسم بالمعنوية الإحصائية، وهو ما قاد إلى أن يكون معامل التحديد المعدل يساوي 0,3532، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر المتغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35,52%، وتبقى نسبة 64,48% مفسرة بواسطة عوامل أخرى، وعليه نستطيع القول أن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج ضعيفة نوعا ما. وما يعزز هذه النتيجة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة التي تساوي 6,64 وهي أقل من إحصائية فيشر الجدولة.

ونلاحظ من خلال المعادلتين والجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي في الفترة الحالية، يُفسر بثلاث متغيرات تتسم بالمعنوية الإحصائية هي :

- ❖ النمو الاقتصادي (PIBR) في الفترة السابقة : حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي لديه معنوية إحصائية في الفترة السابقة (T-1) .
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر (IED) في الفترة ما قبل السابقة : حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه معنوية إحصائية في الفترتين السابقتين (T-2) .
- ❖ الثابت .

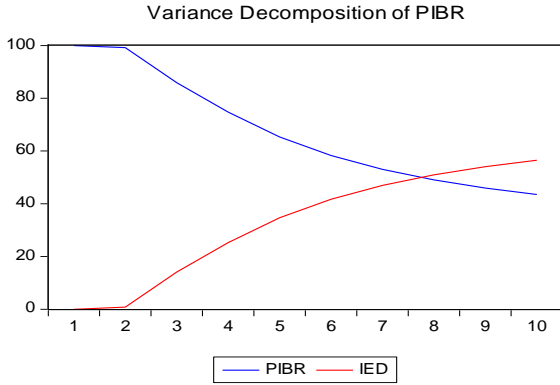
3. ديناميكية نماذج VAR :

تساعد ديناميكية نماذج (VAR) على تحليل آثار الصدمات في المتغيرات من خلال تحليل الصدمات العشوائية وتحليل الأخطاء.

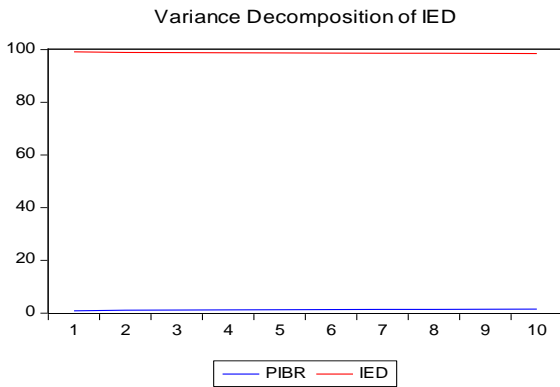
4. اختبار تحليل مكونات التباين :

يقصد بتحليل مكونات التباين مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ، و يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، والعائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، وعند تطبيق هذا الاختبار على متغيرات النموذج : (IED ، PIBR)، تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول (10): تحليل مكونات التباين



| Period | S.E. | PIBR | IED |
|--------|----------|----------|----------|
| 1 | 1.553383 | 100.0000 | 0.000000 |
| 2 | 2.210549 | 99.16924 | 0.830758 |
| 3 | 2.961539 | 85.88117 | 14.11883 |
| 4 | 3.727725 | 74.75856 | 25.24144 |
| 5 | 4.527771 | 65.32405 | 34.67595 |
| 6 | 5.322285 | 58.29576 | 41.70424 |
| 7 | 6.101177 | 53.01214 | 46.98786 |
| 8 | 6.855534 | 49.01584 | 50.98416 |
| 9 | 7.582460 | 45.93777 | 54.06223 |
| 10 | 8.281120 | 43.52581 | 56.47419 |



| Period | S.E. | PIBR | IED |
|--------|----------|----------|----------|
| 1 | 0.558653 | 0.889263 | 99.11074 |
| 2 | 0.605113 | 1.085885 | 98.91411 |
| 3 | 0.649926 | 1.166213 | 98.83379 |
| 4 | 0.670357 | 1.239435 | 98.76057 |
| 5 | 0.683465 | 1.296884 | 98.70312 |
| 6 | 0.691186 | 1.347116 | 98.65288 |
| 7 | 0.696118 | 1.391513 | 98.60849 |
| 8 | 0.699334 | 1.431771 | 98.56823 |
| 9 | 0.701535 | 1.468890 | 98.53111 |
| 10 | 0.703107 | 1.503665 | 98.49633 |

Cholesky Ordering: PIBR IED

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

فيما يخص دور صدمة كل متغير في تفسير التقلبات الفورية للمتغيرات السابقة، بمعنى آخر تفسير توقع خطأ كل متغير، وعلى ضوء ما تعكسه نتائج تحليل التباين في الجدول السابق، تبين أن معظم التقلبات الفورية في بداية الفترة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام الحقيقي و الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بصدمة في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جداً، وهذا في المدى القصير، حيث أنه في الفترة القصيرة نجد أن صدمة في PIBR خلال الفترة الأولى تسبب 100% من التقلبات في PIBR (صدمة خاصة). كما أن صدمة في IED يمكن أن تسبب 0% من التقلبات في PIBR. بينما في الفترة الثانية نجد أن صدمة في PIBR تسبب 99,16% من التقلبات في PIBR و صدمة في IED يمكن أن تسبب 0,83% من التقلبات في PIBR ، وبمعنى آخر نستطيع القول أنه في الفترة الثانية 99,16% من تباين خطأ التنبؤ ل PIBR يرجع إلى تباين الخطأ في PIBR نفسه، في حين أن 0,83% من هذا التباين تسبب فيه تباين خطأ IED .

أما في المدى الطويل (عند السنة العاشرة) نجد أن حوالي 43,52% من تقلبات PIBR راجع إلى PIBR نفسه، في حين أن 56,47% في تقلبات PIBR ناتجة عن الصدمات في IED أي أن القدرة التفسيرية للمتغير IED عالية حيث كانت في السنة العاشرة حوالي 56,47% من أخطاء التباين للمتغير الناتج PIBR .

كما نلاحظ في تحليل تباين الاستثمار الأجنبي، أن معظم التقلبات الفورية في بداية الفترة وحتى آخر الفترة العاشرة للاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بصدمات في المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا تتجاوز 98% في جميع السنوات. كما أن حوالي أقل من 2% من تقلبات IED ناتجة عن صدمات في PIBR أي أن القدرة التفسيرية للمتغير PIBR متدنية، حيث كانت في الفترة الأولى 0,88% وفي السنة العاشرة تقدر بحوالي 1,50% في أخطاء التباين في المتغير التابع IED. ونلاحظ أن المقدرة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الناتج الداخلي الخام تكون في المدى الطويل، أي أن القوة التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر تتجلى في الفترات اللاحقة. وهذا ما يؤكد على فعالية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في الفترة الزمنية الطويلة.

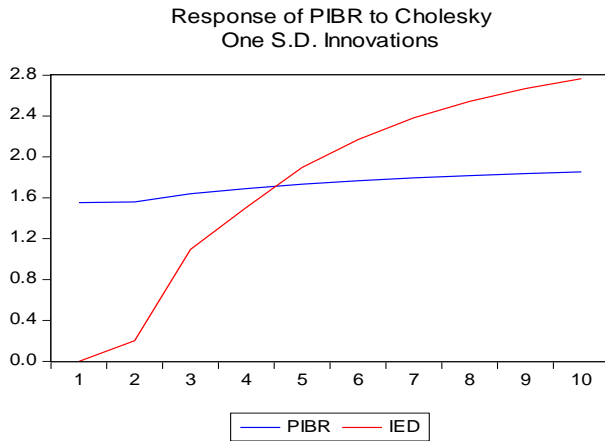
5. دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse response function)

تتبع هذه الإختبارات المسار الزمني للتغيرات المفاجأة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة.

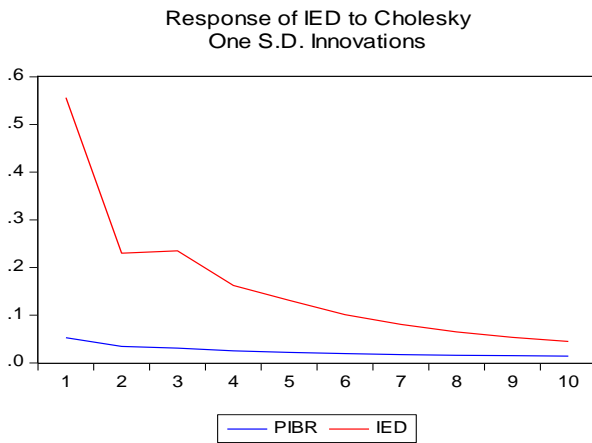
فنماذج أشعة الانحدار الذاتي تمكننا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، وذلك من خلال إحداث صدمة في إحدى المتغيرات العشوائية ثم دراسة أثر هذه الصدمة على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي. لذا سنحاول أن نحدث صدمة في إحدى المتغيرات، ونرى ما مدى تأثير ذلك على المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي (PIBR, IED).

إن إحداث صدمة في المتغير PIBR و المتغير IED يمكننا من تمثيل الشكلين الآتيين اللذين يمثلان دوال الاستجابة لرد الفعل.

الجدول رقم (11) : دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse response function) :



| Response of PIBR: | | |
|-------------------|----------|----------|
| Period | PIBR | IED |
| 1 | 1.553383 | 0.000000 |
| 2 | 1.559786 | 0.201483 |
| 3 | 1.639041 | 1.094407 |
| 4 | 1.689973 | 1.506390 |
| 5 | 1.733060 | 1.897704 |
| 6 | 1.766741 | 2.169015 |
| 7 | 1.794480 | 2.382748 |
| 8 | 1.817472 | 2.543774 |
| 9 | 1.837031 | 2.668456 |
| 10 | 1.854010 | 2.765124 |



| Response of IED: | | |
|------------------|----------|----------|
| Period | PIBR | IED |
| 1 | 0.052681 | 0.556163 |
| 2 | 0.034652 | 0.229929 |
| 3 | 0.030823 | 0.235143 |
| 4 | 0.025370 | 0.162269 |
| 5 | 0.022098 | 0.131369 |
| 6 | 0.019432 | 0.101170 |
| 7 | 0.017530 | 0.080840 |
| 8 | 0.016104 | 0.065024 |
| 9 | 0.015061 | 0.053448 |
| 10 | 0.014295 | 0.044770 |

Cholesky Ordering: PIBR IED

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الشكلين السابقين و الجدول الذي يبين دوال الاستجابة، نلاحظ أنه عند إحدائنا لصدمة عشوائية في المتغير PIBR خلال الفترة الأولى، بحيث أن مقدار هذه الصدمة يعادل 1,55، فإن هذا لم يؤدي إلى أي تغير في المتغير IED خلال نفس الفترة. لكن خلال الفترة الثانية، فإننا نلاحظ ارتفاعا في المتغير IED وإن كان مقدار هذا الارتفاع بلغ 0,20. كما نلاحظ خلال نفس الفترة ارتفاعا بسيطا في المتغير PIBR بحيث أن نسبة الزيادة تقدر بحوالي 0,412%. كما نسجل استمرار الارتفاع في قيم المتغيرين PIBR و IED خلال الفترات اللاحقة. أما إذا أحدنا صدمة خلال الفترة الأولى في المتغير IED بمقدار 0,5561 فإننا نلاحظ إستجابة فورية في المتغير PIBR تقدر بـ 0,0526. لكن خلال الفترة الثانية فإننا نلاحظ انخفاضاً مساوياً إلى 0,01803 كما نلاحظ خلال نفس الفترة انخفاضاً في المتغير IED بحيث أن نسبة الانخفاض تقدر بحوالي 58,65%. أما في الفترة الثالثة و إلى غاية الفترة العاشرة، نلاحظ تناقصاً سريعاً في المتغيرين.

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

إن متغيرات هذا النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت غير مستقرة مع مرور الزمن على مستوياتها، حيث استقر الاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى الأول و الناتج المحلي الإجمالي بعد أخذ الفرق الأول، و نظرا لاختلاف درجة استقرار متغيرات النموذج، فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تكون على الأمد القصير.

وفيما يتعلق بالعلاقة السببية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تربطه علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث السببية تنح من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الناتج المحلي الإجمالي. وعند تقدير نموذج الانحدار الذاتي، أظهرت النتائج أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة في الفترة السابقة تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0,36% و زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة في الفترتين السابقتين تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1,45% .

وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توصل إليه (بندر بن سالم الزهراني، 2004) ، وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي ، وبالتالي قبول الفرضية الأولى للبحث.

كما أظهرت نتائج عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، وهذا يعني عدم وجود متجهات تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل ، وبالتالي عدم قبول الفرضية الثانية للبحث.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، وتم التوصل من خلال هذا إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. وان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، وكانت هناك علاقة واضحة بين المتغيرين، وتم إثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج، مما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النشاط المحلي.

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المواضيع الهامة التي اهتم بها الاقتصاديون في الماضي و الحاضر في معظم الدول، وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن للاستثمار دورا فاعلا في النشاط الاقتصادي ؛ فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، و الخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية، و توفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني. ومن خلال هذا البحث الذي يقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى التطور. وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذو علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي تحققت فرضية الدراسة.

و في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- ✓ زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار بنوعيه الأجنبي و المحلي من قبل الدولة عبر المؤسسة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار، و جعل نسب الاستثمار المحلي أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ على المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار الاهتمام بجعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي تكاملية، تهدف إلى تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر، و الحد من الآثار السلبية التي تؤدي إلى زيادة دخول الشركات الأجنبية على حساب الشركات المحلية، مع الاهتمام بتوسعتهم وتشجيعهم معا.
- ✓ العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات والرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية و براءات

الاختراع، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع النشاط الاستثماري.

✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية الناجحة في جلب الاستثمارات.

✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية و العمل المصرفي.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن النتائج المتحصل عليها باستخدام بيانات، و أدوات الدراسة، فإنه يبقى دائما جهدا قابلا للنقد و التحسين، كما أن أي تقصير وارد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر تعمقا، وأصوب رأيا، وأدق تحليلا.

المراجع

قائمة المراجع :

1. المراجع باللغة العربية :

أ - الكتب:

- 1) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية (دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
- 2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق) ،الدار الجامعية، مصر، 2005 .

ب - الأطروحات والمذكرات:

- 1) أحمد سلامي (الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة ورقلة، 2014 .
- 2) فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2011 .
- 3) محمد العيد بيوض، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011 .
- 4) مومو بلال (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي ،حالة الجزائر 2011 ،مذكرة ماستر، تخصص ،مالية و بنوك، جامعة ورقلة، 2011 .

ت - المجلات العلمية الملتقيات والمقالات

- 1) سعود الطيب، وسليم الحجايا، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك : حالة الأردن خلال الفترة 1975-2004 ،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2، 2011.4 .

ج - مواقع الانترنت:

<http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
<http://www.eco.rug.nl/ccso/zip-file/ccso24.zip>

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008.
- 2- Raymond Bernard, **Economie Financière International**, Éditions PUF, Paris, 1971.
- 3- Salts, I.S, "The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third Worla: Theory and evidence," *Rivista Internazionale di Scienze Economiche Commerciali*, 1992

الملاحق

الملحق رقم (1) : تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)

| السنوات | IED | PIBR |
|---------|------|--------|
| 1970 | 1,65 | 28,42 |
| 1971 | 0,01 | 25,20 |
| 1972 | 0,61 | 32,11 |
| 1973 | 0,59 | 33,34 |
| 1974 | 2,71 | 35,84 |
| 1975 | 0,76 | 37,64 |
| 1976 | 1,05 | 40,80 |
| 1977 | 0,85 | 42,95 |
| 1978 | 0,51 | 46,91 |
| 1979 | 0,08 | 50,41 |
| 1980 | 0,82 | 50,81 |
| 1981 | 0,03 | 52,34 |
| 1982 | 0,12 | 55,69 |
| 1983 | 0,00 | 58,69 |
| 1984 | 0,00 | 61,98 |
| 1985 | 0,00 | 64,28 |
| 1986 | 0,01 | 64,53 |
| 1987 | 0,01 | 64,08 |
| 1988 | 0,02 | 63,44 |
| 1989 | 0,02 | 66,23 |
| 1990 | 0,00 | 66,76 |
| 1991 | 0,03 | 65,96 |
| 1992 | 0,06 | 67,15 |
| 1993 | 0,03 | 65,74 |
| 1994 | 0,04 | 65,15 |
| 1995 | 0,02 | 67,62 |
| 1996 | 0,58 | 70,39 |
| 1997 | 0,54 | 71,17 |
| 1998 | 1,26 | 74,80 |
| 1999 | 0,60 | 77,19 |
| 2000 | 0,51 | 78,89 |
| 2001 | 2,01 | 82,53 |
| 2002 | 1,87 | 87,15 |
| 2003 | 0,93 | 93,43 |
| 2004 | 1,04 | 97,44 |
| 2005 | 1,13 | 103,19 |
| 2006 | 1,57 | 104,95 |

المصدر : بيانات البنك الدولي، على الخط <http://data.worldbank.org/country/algeria>

الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--|---|
| III | الإهداء |
| IV | شكر و تقدير |
| V | الملخص |
| VI | قائمة المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| VIII | قائمة الأشكال |
| IX | قائمة الرموز و المختصرات |
| X | قائمة الملاحق |
| ب | مقدمة |
| الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر | |
| 2 | تمهيد : |
| 3 | المبحث الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له |
| 3 | المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي |
| 3 | الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 4 | الفرع الثاني : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي |
| 5 | المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر |
| 5 | الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية |
| 8 | الفرع الثاني : النظريات الحديثة |
| 9 | المبحث الثاني : لدراسات السابقة |
| 9 | المطلب الأول : الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني |
| 10 | المطلب الثاني : الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى |
| 13 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: تطبيق اختبار نماذج الانحدار الذاتي على الدراسة | |
| 15 | تمهيد |
| 16 | المبحث الأول : الإطار التطبيقي للدراسة |

| | |
|----|--|
| 16 | المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة |
| 16 | • الفرع الأول : تطور متغيرات الدراسة |
| 16 | ✓ أولا: تطو الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر |
| 17 | ✓ ثانيا: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر |
| 18 | • الفرع الثاني : التحليل الإحصائي و الاقتصادي لمتغيرات الدراسة |
| 18 | 1 - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| 18 | ✓ أولا: التحليل الإحصائي |
| 19 | ✓ ثانيا: التحليل الاقتصادي |
| 20 | 2 - الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 20 | ✓ أولا: التحليل الإحصائي |
| 20 | ✓ ثانيا: التحليل الاقتصادي |
| 22 | المطلب الثاني : نموذج الدراسة |
| 22 | • الفرع الأول : تعريف نموذج الدراسة |
| 24 | • الفرع الثاني : اختبارات النموذج |
| 24 | ✓ أولا: الاختبارات التشخيصية |
| 24 | 1. اختبار الاستقرار |
| 24 | 2. اختبار التكامل المشترك |
| 25 | ✓ ثانيا: اختبار النتائج |
| 25 | 1. اختبار جرانجر للسببية |
| 25 | 2. تحليل مكونات التباين |
| 25 | 3. الاستجابة لرد الفعل |
| 26 | المبحث الثاني : النتائج و المناقشة |
| 26 | المطلب الأول : عرض النتائج |
| 26 | • الفرع الأول : الاختبارات التشخيصية |
| 26 | 1. اختبار الاستقرار |

| | |
|----|----------------------------------|
| 27 | 2. اختبار التكامل المشترك |
| 28 | • الفرع الثاني: اختبارات النموذج |
| 28 | 1. اختبار السببية |
| 30 | 2. تقدير النموذج |
| 32 | 3. ديناميكية النموذج |
| 32 | 4. تحليل مكونات التباين |
| 33 | 5. دالة الاستجابة لرد الفعل |
| 35 | المطلب الثاني : مناقشة النتائج |
| 37 | خلاصة الفصل |
| 39 | الخاتمة |
| 42 | قائمة المراجع |
| 45 | الملاحق |
| 46 | الفهرس |